خطاب صاحب الجلالة في الجلسة الافتتاحية للمجلس الأعلى للتخطيط والانعاش الوطني

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

حضرات السادة :

إن مقتضيات الدستور تلزمنا أن نترأس افتتاح أعمال المجلس الأعلى للتخطيط والانعاش الوطني، وإنه واجب حرصت أن يكون من أكبر واجباتي لما أعطيته للتخطيط وللانعاش الوطني من أهمية بالغة في دواليب الدولة أولا وفي تركيز بعض الأفكار وبعض المذاهب وبعض المناهج في طريق التنمية وطريق التعمير والبناء، إن أول خصلة يجب أن يتحلى بها المخطط هي أولا أن يكون على معرفة تامة بالخريطة الاجتماعية لبلده وجسد بلده ونقط ضعفه ونقط قوته، ثانيا يجب عليه أن يكون مصيبا في التقييم غير مخطىء في الحسابات والتفكير قادرا على أن يجمع بين الواقع وبين المأمول والطموح، أخيرا على المخطط ألا يكون ديماغوجيا وألا يعد بما يصعب إنجازه وأن يكون مسايرا يوميا لامكانات بلده لوسائل عملها وتقدمها.

كنا في خطابنا الذي ألقيناه يوم الرابع من شهر يونيو الماضي أشرنا الى أن مخططنا سيكون مخططا ثلاثيا، وكنت آنذاك قد شرحت الأسباب والدوافع التي جعلتني وحكومتي نتخذ هذا القرار، ولا بأس في ترديدها بإيجاز حتى نبقى في الاطار الذي قررناه والذي ستقررونه أنتم كذلك بملاحظاتكم وبما ستدخلون على هذا المخطط من تعديلات هي من واجبكم لأنكم منتخبون وبالتالي فأنتم مبدئيا مدركون للخريطة الجغرافية التي ذكرت عارفون بجسد الأمة مطلعون على نقط ضعفها ونقط قوتها.

المواطنون حلفاء للدولة وشركاء لها في المسؤولية

اخترنا لنفسنا ثلاث سنوات لماذا؟ : لأسباب متعددة.

أولا لأن الدولة في هذه المدة اتخذت وستتخذ قرارات إدارية أو تشريعية ترمي الى التحديد شيئا ما من حرية المعاملات الاقتصادية أو التجارية التي كانت بيد أرباب الأعمال والناشطين فيها واخترنا ثلاث سنوات حتى يظهر خلال هذه السنوات الثلاث أن ما قررناه وما اتخذناه من قرارات أو قوانين هي بمثابة تعاون بين الدولة وبين المواطنين، فمدة ثلاث سنوات هي مدة تعاون ولو كانت مدة خمس سنوات لكانت مدة تطاحن فلهذا حينا ضيقنا من حرية التصرف في بعض الميادين المالية والاقتصادية كان حتما علينا أن يكون أمد ذلك قصيرا حتى لا يظهر أن الدولة في جهة وأن الآخرين في جهة أخرى بل يظهر أن الدولة أرادت أن تجعل من المواطنين حلفاء لها وشركاء في المسؤولية.



المخطط الثلاثي أساس لمخططات العشرين سنة القادمة

ثانيا مدة ثلاث سنوات لأن في هذه المدة علينا أن نأخذ عهدا على أنفسنا سواء بالنسبة للجهاز التنفيذي أو الجهاز التشريعي أن نقوم في هذه المدة بمراجعة عدد كثير من المسائل الحيوية بالنسبة للانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية التي نريدها لبلدنا، وقبل كل شيء كنت وأنا أتحدث مع وزيرنا الأول وبعض الوزراء أعتقد أنه لم يبق مجال للتفريق بين الميدان الاجتماعي والميدان الاقتصادي والميدان التربوي والميدان الوطني لأنه لم يبق أمامها فقير ولا غني، فالغني له الحق كذلك في الانخراط في التعاضديات وله كذلك الحق في التعويضات العائلية.

فإذن الدولة ملزمة الآن بالأخذ بيد المغاربة كلهم كيفما كان مستواهم، لذا أعتقد أن التفريق بين اجتماعي واقتصادي لم يصبح مطابقا للقرن العشرين ولا مطابقا لما تقوم به الدولة مباشرة أو بكيفية غير مباشرة.

فإذن علينا في مدة ثلاث سنوات أن نبني العشرين سنة المقبلة التي تفصل بيننا وبين سنة ألفين.

ولم يبق بيننا وبين سنة ألفين إلا 22 سنة، فعندما سينتهي هذا التخطيط عام 1980 لن يبقى أمامنا إلا 20 سنة، أي أربع تخطيطات خمسية للوصول الى سنة ألفين.

والوصول الى سنة ألفين في السلم الاجتماعية في التقليل والتنقيص أكثر ما يمكن من الفوارق الطبقية في تقريب المواطن من الادارة في تسيير المساطر الادارية في القيام بمراجعة الضرائب وتوزيعها توزيعا قرآنيا إسلاميا يطابق الطاقة المالية لكل، فرداً كان أو شركة بالتفكير لا في أسلوب الدراسة والتعليم والتثقيف فحسب، بل حتى في موارد المال لذلك التثقيف، فنحن إن مشينا على السير الذي نسير عليه في السنة الثالثة أو الرابعة التي ستتلوها سوف نجد أنفسنا ملزمين بل مضطرين الى الاختيار بين قسم وقنطرة بين مجموعة من الأقسام ومجموعة من الطرق بين مدارس وبين مستشفيات.

مواجهة الحقائق لا تخيفنا

فعلينا إذن ألا نخاف من الحقائق علينا أن نفكر في موضوع مجانية التعليم، لأنه إذا بقينا على هذا التصاعد سيصل الوقت الذي لا نجد فيه ما نمول به حتى صندوق الموازنة، ذلك الصندوق الذي رغم المتاعب ورغم المشاكل الظرفية والمشاكل النَّقدية التي يواجهها المغرب ذلك الصندوق الذي لم نرد أن نضع يدنا عليه أو نغير فيه شيئا، فالمواد الأساسية ترهق أكتافنا وتضيع لنا العملات الكثيرة ولكن رغم هذا قررنا من ناحية التمويل أن نبحث على تمويل المشاريع لا على أن نزيد في ثمن السكر أو الزيت أو المواد الضرورية الغذائية، ولكن إذا نحن بقينا في مجانية التعليم بالعدد العديد الذي يلج المدارس والكليات كل سنة سنصبح ملزمين ومرغمين على أن نضع يدنا على ذلك الصندوق ونستخرج منه ما يمكن أن نستخرج.

فهذه نقطة أخرى علينا أن نتدارسها في هذه السنين الثلاث، فإذا نحن وضعنا طاقتنا في التفكير جديا في المشاريع، ثم في التفكير في تمويلها تمويلا لا يراعي إلا الناحية الاقتصادية وحتى لا نرهق الدولة بالقروض وإذا نحن فكرنا في المسطرة الادارية التي تربط بين مصالح الخواص ومصالح الدولة وإذا نحن قمنا بعمل مراجعة الاطار الجبائي ووضعه في فلسفتنا ألا وهي محاربة الميز الطبقي أكثر ما يمكن وإذا نحن فكرنا في مجانية التعليم والى أي حد يجب أن تبقى، أعتقد شخصيا أننا سنكون قد قمنا في ظرف هذه السنوات الثلاث بعمل جبار يمكننا من ولوج 20 سنة التي بيننا وبين سنة ألفين.



ضرورة التفكير في موارد جديدة لاثراء المغرب

حضرات السادة :

حينما كنا نتدارس القانون المالي وقفنا على أرقام، ولا أخفي عليكم أن تلك الأرقام أدهشتني بل أقلقت راحتي الفكرية، ذلك أننا بعد ما وضعنا ميزانية التسيير وحاولنا أن نرضي أكثر ما يمكن طلبات الوزارات كلها لم يبق لنا من الفائض إلا 22 مليار سنتيم إذن فلو لم تكن بعض القروض، ولو لم نكتشف خيرات جديدة ستبقى لنا 22 مليار سنتيم لوضعها في ميزانية التجهيز، وهذا إن اقتضى منا شيئا يقتضي منا جميعا ملكا وحكومة وممثلين ومدنيين وعسكريين أن نبحث عن موارد جديدة للثراء والغنى المغربي، البلد ولله الحمد خصب، نشاطاته متنوعة، خيراته ما فوق الأرض وما تحت الأرض متنوعة، رجاله شغالون ولله الحمد بحيث أنهم أصبحوا يطلبون في الخارج كأحسن يد عاملة، أدمغتنا أعتقد ليست دون الأدمغة الأخرى فعلينا أن نفكر جيدا في موارد جديدة للثراء المغربي وتلك الموارد يجب علينا كلما ذكرناها أن نفكر دائما في الضريبة، في الجباية في الجمرك، التمسوا الرزق من خبايا الأرض سواء كانت تلك الخبايا سطحية مثل الفلاحة أو كانت خبايا عميقة كالتنقيب عن الطاقة أو عن المعادن ذات الصبغة الاقتصادية والمالية العالية المتوفرة.

فإذن علينا بالأخص من الناحية الفلاحية أن نعلم أن المغرب لا ينتج إلا ثلث ما يجب أن ينتجه، وعلينا أن نعلم أن المغرب فيما يخص العملة الصعبة لا يؤدي للسواح إلا العشر مما يجب أن يؤديه لهم من حسن استقبال، ومن مباني فاخرة ومن أكل نقي طاهر، علينا أن نعلم أن وسائلنا من صيد السمك وفي تحويل خيرات البحر ولا سيما ولله الحمد أن الله قد أعطانا شواطىء أخرى أدفأ من ناحية الماء وأغزر بكثير من ناحية السمك من الشواطىء الشمالية، فعلينا إذن في هذه السنوات الثلاث أن نجد حينما نضع ميزانية التسيير فائضا أكثر من 22 مليار، وعلينا أن نفرض أننا لن نجد نفطا أقول أننا سنجد وأعطيت هذه البشرى لبلدي ولشعبي، ولكن علينا أن نفرض أننا لم نجده، هل ستقف مشاريعنا، هل سيزداد هذا التسابق والتسلق في إثقال كاهل الدولة بالقروض؟ الى متى والى أي حد؟

فتخطيطنا الثلاثي إذن فلسفته هو تكميل ما بدىء في إنجازه من المشاريع، وإنجاز بعض المشاريع الحيوية والتفكير والتخطيط فيما يوسع دائرة نشاطنا، سواء كان نشاط الدولة أو نشاط الخواص، النظر المميز في المسطرة الادارية لتقريب المواطن من الادارة والنظر في نظام الضرائب والجبايات والنظر في استثمار أرضنا أكثر مما يمكن وفي تطبيق ذلك القانون الذي وضعناه منذ اثنتي عشرة سنة والذي يلزم الفلاح بالعمل وباستثمار أرضه، وإلا تنزع منه الأرض نزعا.

فعلى وزارة الداخلية والفلاحة أن تطبقا هذا القانون بكل ما فيه من صرامة، إن الفلاح سواء كان مالكا لأرضه أو كان مكتريا فقط بينه وبين المجموعة تعاقد اجتماعي تضمن له المجموعة الملكية وتحمي ملكيته بالضرائب أو بالشرطة وتحميها بالقضاء وتحميها بالمحافظة، ومقابل هذا كله على الفلاح أو على الكاسب للأرض أن يخدمها ليل نهار حتى تعطي أكلها صباح مساء، وهذا ملقى على عاتق وزيري الداخلية والفلاحة.

إن وزيرنا الأول وحكومتنا سيلتقون بكم عشية اليوم ليعطوكم أرقاما ويدخلوا معكم بالتفصيل حتى تكونوا لجنكم وحتى تتمكنوا من النظر في عمق الملفات التقنية، ولم أرد أن آتي هنا بأرقام لأنه ليس دوري أن آتي

بالأرقام، ولكن أعتقد أن الجلسة الافتتاحية التي تعطي الانطلاقة يجب عليها في آن واحد أن تعطي طريقة التفكير والمذهب الذي يجب أن يعمل به كل من هو مسؤول في المجلس الأعلى للتخطيط والانعاش الوطني.

وخلاصة القول سأرجع الى وطنيتي مرة أخرى، يجب على كل واحد منكم وأنتم تفكرون في هذا الموضوع أن يكون دائما أمام أعينكم بلدكم العزيز المجيد المغرب مصورا في خريطته الجديدة.

فإذا عملتم وأنتم لا ترون بأعينكم ولا في مخيلاتكم إلا تلك الرقعة من الأرض من أرض الله العزيزة التي تسمى (المغرب الأقصى) ورأيتم عبر القرون أو تراءى لكم عبر القرون ما مر عليها من محن ومن امتحانات، وكان دائما ولله الحمد ناجحا في امتحاناته سالما وسليما من كل مكروه وخطر، وإذا أنتم عشتم في أعمالكم في ظل هذه الخريطة لي اليقين أنكم ستجدون في أعماق أحشائكم لا في أفكاركم الوسائل الجديدة للثراء المغربي وللتوازن الطبقي المغربي وللولوج بعد مضي ثلاث سنوات في العشرين سنة التي بيننا وبين سنة 2000 فكونوا وطنيين حفظكم الله، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث شريف : (حب الأوطان من الايمان).

لي اليقين حضرات السادة أن كلماتي نفذت الى عقولكم والى إحساساتكم، ولي اليقين أنكم سترددون هذا كله في أوساطكم وفي أسركم السياسية والفكرية، ولا أعتقد شخصيا أن مخططا قبل هذا كان في حاجة ماسة الى التعاون الضروري اليومي بين الدولة وبين المواطنين.

ميزة هذا التخطيط الثلاثي التعايش بل التساكن المستمر بين الجميع لأنه لم يبق هناك مستهلك ولا منتج، كلنا منتجون وكلنا مستهلكون، فلي القين أن وجود المغاربة كلهم في إطار واحد وفي تفكير واحد سينجح مساعينا لأنني كما قلت لكم أحس بأننا لم نكن في حاجة ماسة الى التعايش بين الخواص والدولة بين الادارة والمواطنين كما نحن في حاجة اليوم.

ومن مميزات هذا التخطيط أنه سيضع في إناء واحد أو في كف واحدة جميع المعطيات موزعة، وأعتقد شخصيا أن الله سبحانه وتعالى الذي أظهر لنا جلاله سيظهر لنا في هذا المقام كذلك جماله لأنه سبحانه وتعالى لم يخيب ظن المغاربة طيلة قرون وجعلهم دائما في مأمن من كل خوف في حفظ من كل مكروه، ولا أخطر من الفقر وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « كاد الفقر أن يكون كفرا ».

فالله سبحانه وتعالى سيجنبنا هذا النوع من الفقر وسيعطينا الغنى والقناعة، الغنى مع التواضع، الغنى مع العمل، الغنى مع روح العطاء وروح اقتسام خيرات الله مع الجيران أو في الجهة أو القارة، لأن المغرب لم يكن دائما يأكل وحده، بل كان دائما من الناحية الغذائية ومن الناحية الفكرية يأخذ من نفسه ويعطي لغيره.

هذا المغرب هو الذي أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يديمه بخصاله بفضيلته بمقدساته، لا بما فيه من خصال قبيحة ولكن بما فيه من خصال حميدة لأن المغرب الذي نعرفه اجتاز امتحاناته ومحنه بنجاح، إذن الانسان العاقل هو الذي لا يغير الفريق الذي يربح، فمغربنا بأخلاقه ووسائله وفضائله كان دائما فريقا رابحا، فإذن علينا أن نحافظ على خصال هذا الفريق الرابح، وأنا موقن أن الله سبحانه وتعالى لن يرينا إلا الخير ولن يرشدكم إلا للخير لأنني قلت لكم أن هذه السنوات الثلاث حيوية بالنسبة للفلسفة وللتفكير وللتخطيط، ليس التخطيط المالي والنّقدي، ولكن التخطيط لما نريد للمغرب سنة 2000.

والسلام عليكم ورحمة الله.

الاثنين 27 ذي القعدة 1398 — 30 أكتوبر 1978